نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5 في المئة خلال 2014 مقابل 2.9 في المئة عام 2013

الشطي: ارتفاع الطلب على النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من 2014

محمد الشطي

تسعى دول الأوبك إلى استقرار الأسواق النفطية

«وكالات»: توقع المحلل النفطي محمد الشطي حدوث ارتفاع في معدل الطلب العالمي على النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2014، تزامناً والمؤشرات الحيوية التي توجهت إلى دعم هذا النمو كتنامي النشاط الصناعي وارتفاع مؤشر ثقة المستهلك ومبيعات السيارات على المستوى العالمي.

وأوضح الشطي أن وزراء نفط دول الأوبك يعتمدون على فهم معطيات السوق قبل الاجتماع المقرر من أجل الوصول إلى قرار يصب في مصلحة استقرار الأسواق النفطية العالمية، وتشمل تلك المعطيات أداء الاقتصاد العالمي وأسعار النفط، وتطورات المعروض من خارج دول الأوبك، وتطورات الطلب العالمي على النفط فعلياً، بالإضافة إلى طرح التوقعات للعام القادم، حيث إن الاجتماع الدوري لوزراء النفط في دول الأوبك يكون عادة في ديسمبر ويناير، وعليه فإن التوقعات ستكون نصف سنوية، كما إنها ستقدم توقعات لمعطيات السوق خلال النصف الأول من عام 2014، والتي تقوم بإعدادها بصفة شهرية سكرتارية منظمة الأوبك.

وتابع قائلاً إنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5 في المئة ، خلال العام 2014 مقابل 2.9 في المئة ، في 2013، وهذا يشمل تعافي الانتاج في عدد من البلدان الصناعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان وخروج منطقة اليورو من حالة الكساد، واستمرار البلدان النامية في النمو عند المعدلات الأعلى في العالم حيث يستمر توسع الاقتصاد الصيني عند معدل 7.7 في المئة والهند عند 5.8 في المئة وينعكس تحسن أداء الاقتصاد العالمي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط، ومن المتوقع أن يزداد بمقدار 1 مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من عام 2014، مقابل النصف الأول من عام 2013؛ لتنامي النشاط الصناعي وارتفاع مؤشري ثقة المستهلك ومبيعات السيارات، كذلك فإن امدادات النفط من خارج دول الأوبك والمكثفات وسوائل الغاز، والتي من المتوقع أن تنمو بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً ستعني خفض الطلب على نفط الاوبك من 29.4 مليون برميل يوميا خلال النصف الاول من عام 2013 الى 29.2 مليون برميل يوميا خلال النصف الثاني من عام 2014، أي خفض بمقدار 200 الف برميل يومياً من اجل إحداث توازن في السوق ودعم أسعار النفط الخام.

وتوقع الشطي أن تأتي الزيادة من خارج الأوبك كالولايات المتحدة الامريكية وكندا والبرازيل والسودان وكازخستان، حيث بلغ إنتاج الأوبك خلال النصف الاول من عام 2013 30.4 مليون برميل يوميا مقابل الطلب على نفط الاوبك 29.4 مليون برميل يوميا أي بناء في المخزون مقداره 1 مليون برميل يومياً، ولكن أسعار نفط خام برنت كانت تدور حول معدل 107.5 دولارات للبرميل، وجاء الدعم بسبب عدد من التصعيد في العوامل الجيوسياسية والتي وفرت مناخا للقلق حول إمدادات النفط الخام في السوق ومن أبرزها التهديد بإغلاق مضيق هرمز والحظر على مبيعات النفط الخام من ايران، ولكن لابد من التنبه من بعض الامور عند مراقبة انتاج الدول خلال هذه الفترة لأنها قد لا تكون موجودة خلال النصف الاولى من عام 2014، والتي من الممكن أن تخلق أزمة بالأسواق النفطية ، كنمو إنتاج العراق في المتوسط 3.1 ملايين برميل يومياً، وبلوغ إنتاج المملكة في المتوسط 9.3 ملايين برميل يوميا وإيران من النفط الخام في المتوسط 2.7 مليون برميل يومياً.

وأضاف لعل هذا يشير إلى أن أجواء من الشكوك قد توفر دعامة أكيدة لمستويات عالية نسبياً من الأسعار بالرغم من وفرة في المعروض تفوق مستويات الطلب على النفط خلال فترة معينة، وبالنظر الي أوضاع السوق خلال عام 2014 فإن هناك اشياء غير واضحة تتعلق بالاتفاق حول الملف النووي وبالذات مبيعات ايران من النفط الخام الى الاسواق الاسيوية، وسط أنباء متناقلة عن قيام الجانب الإيراني بالتفاوض مع مختلف الاطراف من أجل ضمان منافذ لمبيعات النفط الخام، وهذا الباب قد يفتح المجال أمام ارتفاع مبيعات النفط الخام في الاسواق خلال الفترة القادمة، كذلك فان أي ارتفاع في انتاج العراق يضيف الى المعروض ويزيد من الضغوط على الاسعار، لذلك فإن المخاطر التي قد تؤثر على توازن السوق هي ارتفاع المعروض وهو من الامور التي يجب متابعتها وملاحظتها خلال عام 2014 وبالطبع فإن ارتفاع المعروض يعني بالضرورة ارتفاع مستوى المخزون في العالم، وعليه فإن توازن السوق النفطية يدعم اسعار النفط الخام حول 105 – 110 دولارات خلال النصف الاول من عام 2014.

الذهب يرتفع في تعاملات متقلبة بعد بيانات الوظائف الأمريكية

ارتفاع الذهب من الجديد

«رويترز»: ارتفعت اسعار الذهب في تعاملات متقلبة منتعشة من أدنى مستويات الجلسة التي سجلتها بعد أن فاقت بيانات الوظائف الأمريكية التنبؤات إذ سارع المستثمرون الذين كانوا قد راهنوا على تراجع أكبر للمعدن النفيس الى الشراء لتغطية مراكزهم.

وكانت اسعار الذهب قد تراجعت بعد ان أظهرت بيانات ان أصحاب العمل في الولايات المتحدة وظفوا أعدادا أكبر من المتوقع في نوفمبر تشرين الثاني وانخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات مسجلا سبعة بالمئة وهو ما قد يعزز الاتجاه نحو قيام البنك المركزي الأمريكي بتقليص مشترياته من السندات هذا الشهر.

غير ان هبوط الأسعار لم يصل إلى حد المستوى الأدنى في خمسة أشهر الذي سجل في وقت سابق من الأسبوع 1211.36 دولارا والذي جعل حائزي مراكز البيع أو المراهنين على ان الاسعار ستهوي بشدة يسارعون الى الشراء لتغطية مراكزهم.

وارتفع الذهب في السوق الفورية 0.7 في المئة إلى 1233.41 دولارا للأوقية «الأونصة» بحلول الساعة 1439 بتوقيت غرينتش.

مصر والإمارات توقعان اتفاقية للاستثمار بـ200 مليون دولار

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري وصندوق خليفة لتطوير المشاريع الاماراتي اتفاقية اليوم لوضع إطار عمل لاستثمار 200 مليون دولار في تنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر.

وقال الصندوق الاجتماعي في بيان ان الاتفاقية وقعت على هامش المنتدى الاستثماري المصري الخليجي الذي بدأ أعماله في القاهرة أمس وتهدف إلى وضع الاطار التنظيمي للتعاون المستقبلي بين الطرفين بشكل يضمن تحقيق المصالح المشتركة عبر الاستثمار في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بما يساعد في تحسين أوضاع المناطق الفقيرة في مصر .

وتركز الاتفاقية بشكل خاص على توسيع برامج الصندوق الاجتماعي للاقراض متناهي الصغر للنساء والشباب بالاضافة إلى الاستثمار في المناطق التي تتوافر بها إمكانيات كبيرة لايجاد فرص العمل والتنمية .

وأشار البيان الى أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع سيعمل على توفير الدعم المالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال آليات عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية لافتا إلى أن الاتفاقية أشارت الى تعاون الطرفين وتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لضمان نجاح مهمة كل طرف وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقية .وأوضح نائب رئيس الوزراء وزير التعاون الدولي المصري الدكتور زياد بهاء الدين في تصريح له أن التعاون بين مصر ودولة الامارات في مجال المشروعات الصغيرة يهدف إلى تنفيذ شراكة استراتيجية للاستثمار في الاقتصاد المصري وتعزيز ثقافة فكر العمل الحر عبر مزيد من الانتاج والابتكار والتطوير .

زادت 25 في المئة خلال 12 شهراً.. وتلتها الصين ثم هونغ كونغ وتايوان

دبي تتصدر دول العالم في ارتفاع أسعار المنازل

ارتفاع اسعار العقار في دبي

« رويترز» جاءت مدينة دبي في صدارة أسواق العقارات السكنية المزدهرة في آسيا، إذ ارتفعت أسعار المنازل في الإمارة أكثر من 25 في المئة على مدى 12 شهرا وتلتها الصين ثم هونغ كونغ ثم تايوان.

وأظهر تقرير ان أسواق العقارات في اقتصادات آسيا الناشئة دفعت الأسعار العالمية للارتفاع إلى ذروة جديدة.

وصعد مؤشر شركة الاستشارات العقارية «نايت فرانك» لأسعار المنازل العالمية 4.6 في المئة على مدى 12 شهرا حتى نهاية سبتمبر ليرتفع 4 في المئة فوق الذروة السابقة المسجلة في الربع الثاني من عام 2008.

وقالت كيت إفيريت الن إحدى الشركاء المديرين بالشركة التي تتخذ من لندن مقرا لها «أداء المؤشر القوي لم يكن مدعوما بارتفاعات مذهلة في دبي والصين وهونغ كونغ فقط، بل وفي عدد من الأسواق الناشئة الأخرى أيضا.» وجاءت الاقتصادات المتعثرة في جنوب أوروبا في ذيل المؤشر بسبب انخفاض حاد لأسعار المنازل في كرواتيا وإسبانيا واليونان.

وقالت إفيريت الن «هناك 17 دولة انخفضت فيها أسعار المنازل في 12 شهرا حتى نهاية سبتمبر.. كلها تقع في أوروبا عدا ثلاث، اليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلنداهي الدول التي شاركت أوروبا في ذيل القائمة». وأضافت أن أكبر خطر على سوق المنازل العالمية قد يكون خفض التحفيز النقدي في الولايات المتحدة.

.. وتستحوذ على 66 في المئة من الأبراج الشاهقة بالشرق الأوسط

استحوذت الإمارات منفردة على 66.4 في المئة من إجمالي عدد الأبراج الشاهقة التي تم إنجازها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وإيران، بحسب دراسة حديثة للمجلس العالمي للمباني الشاهقة والمساكن الحضرية.

وكشفت الدراسة عن إنجاز 192 برجاً شاهقاً في الإمارات من مجموع 289 برجاً شاهقاً تم إنجازها في جميع أنحاء المنطقة على مدار العقدين الماضيين.

وأكدت الدراسة أن إمارة أبوظبي ستقود عملية تشييد الأبراج الشاهقة في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، في ضوء الخطط المعلنة من قبل الجهات المختصة في الإمارة.

وأضاف أن الإمارات استطاعت أن تتجاوز تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تركت آثارها السلبية على القطاع العقاري بشكل واضح، واستعادت الثقة التي مكنتها من لعب الدور الأبرز في المنطقة، وعلى المستوى العالمي.

ووفق المجلس العالمي للمباني الشاهقة والمساكن الحضرية الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له، تتوزع الأبراج الشاهقة في الدولة بواقع 149 برجا في دبي، و32 برجا في أبوظبي، و8 أبراج في الشارقة، وبرجين في الفجيرة، مقابل برج واحد في عجمان.

رئيس «القلعة» اقترح حزمة حلول متكاملة لانعاش الاستثمار

هيكل : متفائل بقدرة مصر على استعادة النمو الاقتصادي

أحمد هيكل

قال رئيس مجلس إدارة شركة القلعة أحمد هيكل أن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع والمرونة الكافية لتوظيف الاستثمارات الجديدة وأن مصر قادرة على اكتشاف طريق للخروج من الأزمات وتخطى العقبات.

ويسعى منتدى الاستثمار المصري الخليجي الذي تستضيفه وزارة الاستثمار لمدة يومين تحت رعاية رئيس الوزراء المصري الدكتور حازم الببلاوي بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسسة يورومني، إلى جمع أبرز رجال الأعمال من مصر ومجلس التعاون الخليجي للتواصل المباشر مع مجتمع الاستثمار الدولي وكبار المسؤولين الحكوميين في مصر والخليج لدراسة الشراكات الإستراتيجية ورصد الفرص الاستثمارية الواعدة بالسوق المصري، وخاصة في ظل مساعي الحكومة للنهوض بالاقتصاد واستعادة ثقة المستثمر.

وأوضح هيكل في مقابلة رسمية خلال المنتدى أن المطلب الرئيسي لمصر في هذا التوقيت هو استعادة الزخم الاستثماري، حيث يمكن الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى 7 في المئة شريطة ضخ رؤوس أموال جديدة تتراوح ما بين 20 و25 مليار دولار.

وفي هذا الإطار أعرب هيكل عن اعتزازه بالدعم العربي المتواصل للحكومة المصرية وكذلك حرص مجتمع الأعمال والاستثمار العربي على المساهمة في تطوير منظومة البنية التحتية بمصر، مضيفا أنه من الضروري الاعتراف بأن أغلب التحديات الكلية التي تواجه مصر مصدرها الرئيسي قطاع الطاقة، فلو أن الحكومات المتعاقبة أقرت زيادة سنوية في سعر البترول بواقع 17 قرشا فقط منذ عام 2000 لانخفض إجمالي الدين الحكومي إلى صفر في هذه اللحظة.

وتابع هيكل أن هذه الإحصائيات السلبية وتفاقم الأوضاع يحتم على الحكومة أن تتخذ خطوات جاسمة في قضية أسعار الطاقة، متابعاً أن الرأي العام أصبح مدركا لجسامة المشكلة وهي خطوة أولى نحو إيجاد حلول عملية، ولكن ينبغي أن نتجاوز مرحلة الحديث ونبدأ فورًا في تطبيق ما يلزم من إصلاحات على أرض الواقع.

وأوضح هيكل أن المساعدات المالية الخليجية لعبت دورًا محوريًا في خروج مصر من مشكلات كبرى ولكن في الوقت ذاته ليس من المصلحة أن نتجاهل الأزمة التي ستتفاقم مجددًا عند توقف تلك المساعدات. وطالب بسرعة تطبيق سياسات التحرير التدريجي لأسعار الطاقة حتى نتفادى ارتفاع التضخم وخاصة مع زيادة معدلات البطالة وتعثر الكثير من المشروعات، مشددًا على ضرورة توفير الدعم النقدي المباشر للمستهلك لحمايته من الارتفاع الحتمي بأسعار السلع والخدمات.

وأشار هيكل إلى أنه على الرغم من صعوبة القيام بأعمال تجارية وإطلاق شركات جديدة في مصر في ظل التحديات التي تواجه الدولة حاليًا فإن السوق المصري يحظى بإمكانيات هائلة وفرص تتميز بارتفاع نسبة النمو والمردود الاستثماري.

وتابع هيكل إلى أن المستثمر العربي مازال واثقًا بجدوى الاستثمار في مصر وأن المردود الاستثماري الهائل بالقطاعات الحيوية مثل الطاقة والبنية التحتية سيضمن استمرار التدفق الاستثماري من الدول العربية على الرغم من تعثر مسيرة التنمية على المدى المنظور نتيجة الجمود البيروقراطي وغياب النهاية الحاسمة لاضطراب المشهد السياسي.

جدير بالذكر أن شركة القلعة قامت بإتمام حزمة استثمارية قدرها 3.7 مليارات دولار أمريكي للشركة المصرية للتكرير في واحدة من أكبر صفقات التمويل على الإطلاق في أفريقيا، وكان ذلك بعد الثورة وبمشاركة دولية كبيرة تشمل الصناديق السيادية بدول الخليج. وبدأت الشركة المصرية للتكرير إنشاء معمل تكرير متطور سيساهم في تقليص نصف واردات السولار عن المعدلات الحالية مع توفير ما يزيد 300 مليون دولار إضافية سنويًا للخزانة العامة، فضلاً عن تعزيز الأداء البيئي عبر وخفض ثلث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت.

ولفت هيكل إلى أهم النصائح التي يمكن تقديمها لمصر في إطار الجهود الراهنة لإنعاش الاستثمار، هي ضرورة أن توفر الدولة الحماية اللازمة للمسئول الحكومي الذي يتخذ قرارات مشروعة لها جوانب تقديرية سعيًا لتجاوز الجمود البيروقراطي وتعزيز كفاءة المنظومة العامة لمؤسسات الدولة، مضيفاً أن الحكومة المصرية في حاجة ماسة للتزود بالكفاءات والكوادر المتميزة مع زيادة إنتاجية الاقتصاد المصري ككل، وهو ما يستدعي سن السياسات والتشريعات الواضحة بشأن القطاعات الاقتصادية التي تهدف إلى جذب الاستثمار إليها أخذًا في الاعتبار معدلات الاستهلاك المحلي للموارد من الطاقة والمياه والكهرباء.

وفي سياق متصل، شارك كل من محمد شعيب، العضو المنتدب لقطاع الطاقة بشركة القلعة، وخالد أبو بكر، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة طاقة عربية، التابعة للقلعة في مجال توزيع الطاقة، في اثنين من الجلسات النقاشية المتخصصة ضمن فعاليات منتدى الاستثمار المصري الخليجي لتسليط الضوء على قطاع الطاقة المتجددة والبترول والغاز الطبيعي في حضور الوزراء المعنيين وخبراء قطاع الطاقة.

ناقش محمد شعيب، الذي يحظى بخبرة تربو على 30 عامًا من العمل بمختلف أنشطة قطاع البترول والغاز الطبيعي، أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال البترول والغاز الطبيعي خلال المرحلة المقبلة.

وأكد شعيب أن شركة القلعة تسعى لمواكبة تقديرات النمو الاقتصادي – وتوفير متطلبات الطاقة في أنحاء المنطقة – عبر إقامة المشروعات الاستثمارية الضخمة في قطاع الطاقة باعتباره واحدًا من خمسة قطاعات إستراتيجية تركز عليها استثمارات الشركة التي تمتلك منظومة استثمارية متكاملة في هذا القطاع تغطي أنشطة التكرير وتوزيع الطاقة وتوليد الطاقة الكهربائية والوقود البديل.

ومن جانبه، شارك خالد أبو بكر في الجلسة النقاشية الثانية، والتي تناولت دور مشروعات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وبحث سبل وضع السياسات والأطر التنظيمية لتشجيع استثمارات الطاقة البديلة التي تمثل ركيزة أساسية بمستقبل منظومة أمن الطاقة في مصر.

تعد طاقة عربية أكبر شركة تابعة للقطاع الخاص في مجال توزيع الطاقة بمصر حيث تحظى بخبرة تمتد إلى أكثر من 16 عامًا من مشروعات تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة من شبكات إمداد وتوزيع الغاز الطبيعي من خلال إحدى شركاتها التابعة وهي شركة طاقة غاز. وفي إطار جهودها المتواصلة لتنمية قطاع الطاقة في مصر ومقابلة الطلب المتنامي بالسوق المحلي، قامت الشركة مؤخرًا بتوقيع اتفاقية مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لتوصيل الغاز الطبيعي إلى 66 ألف منشأة سكنية جديدة.

وتأتي التوسعات الاستثمارية الأخيرة لشركة القلعة في قطاع الطاقة ضمن خطة التحول الإستراتيجي إلى الشركة الاستثمارية الرائدة في أفريقيا بعد مسيرة ناجحة انتهجت خلالها نموذج الاستثمار المباشر. ويمثل قطاع الطاقة أحد القطاعات الإستراتيجية الخمس التي تركز عليها استثمارات شركة القلعة، وهي قطاعات النقل والأغذية والتعدين والأسمنت.